

المنظمة الأوروبية السعودية تصدر تقريراً عن المحكوم بالإعدام آل طريف: اعترافات تحت التعذيب.. وعدالة غائبة



تعرض عبدالله للإساءة نتيجة التعذيب، ولكن التحقيق والتعذيب استمر بعد أن تحسنت صحته بشكل طفيف، كما نتج عن التعذيب الإل في عينه اليسرى وفي فقرات الرقبة، كما أنه لا زال يعاني من عدم الاستقرار النفسي.

حرم عبدالله من الاستعانة بمحام، ولم يسمح له بذلك إلا في الجلسة الثانية من محاكمته، ولم يحصل المحامي على فرصة عادلة في الدفاع عنه، ولم يحصل المحامي على المساواة اللازمة مع الإدعاء أمام القضاء.

بعد قرابة 8 جلسات من المحاكمة، حكم القاضي على عبد الله آل طريف بالقتل تعزيراً بناءً على إقرارات انتزعت تحت التعذيب، وأجبه عبد الله أنها عنة بأنها إطلاق النار على سيارة لقوات الطوارئ، ودورية أمنية، مساعدة مطلوب أمي على الهروب والتخفي وحراسه ومساعدته في أمور التعذيب، وتصنيع زجاجات المولوتوف وقذفها على دوريات أمنية، ومعرفة بالاشخاص أطلقوا النار على دوريات أمنية، السعي لشراء وإقاي رصاص وأسلحة واختار، شراء وبيع أسلحة واختار، والتدريب عليها، حيازة جهاز لاسلكي محطور، الإشتراك مع آخر في استيفاء سيارة وإطلاق النار على قائدها وإصابةه بأربع رصاصات، تنظيم مظاهرات وتوريد عبارات معادية للدولة، وتوزيع مياه الشرب والمشروبات على المتظاهرين.

إن المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تؤكد أن ما تعرض له الشاب عبد الله آل طريف من لحظة الاعتقال وخلال التحقيق وصولاً إلى المحاكمة، يعد انتهاكاً للقوانين المحلية والمواثيق الدولية ومخالف لقواعد المحاكمة العادلة.

السعودية تحكم آل طريف بالإعدام بعد تعذيبه وحرمانه من محاكمة عادلة بتهم غير جسيمة



المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان: 2016/11/04 - 1438/02/04

بواجه 57 معتقلاً في السعودية حكم بالإعدام، يتوزعون على مراحل قضائية مختلفة، وذلك بحسب إحصاءات المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان حتى 3 أكتوبر 2016. في 1 يونيو 2016 صدر حكماً بقتل الشاب عبد الله هاني آل طريف (16 نوفمبر 1990)، لم يكن الحكم بناءً على جريمة قتل قام بها عبدالله، أو لائحة جزاءات مقننة، لكنه بناءً على تقدير شخصي من قبل القضاة، في الوقت الذي يمكن أن يقرر قاض آخر حكماً مختلفاً. الحكم الصادر على آل طريف بني على اعترافات منتزعة تحت التعذيب، وفي محاكمة لم تتوافر بها شروط المحاكمات العادلة.

أصدرت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تقريراً عن حالة الشاب عبد الله هاني آل طريف المحكوم بالإعدام، وأكدت بأن الحكم ضده استند على اعترافات انتزعت تحت التعذيب وفي ظل إجراءات قضائية غير عادلة.

وذكرت المنظمة في تقريرها اليوم الجمعة، ٤ نوفمبر، بأن آل طريف - مواليد ١٩٩٠م - دُكِم عليه بالإعدام في الأول من يونيو الماضي وذلك بناءً على "تقدير شخصي" من القاضي السعودي، حيث لم توجه له أية تهمة تتعلق بارتكاب "جريمة قتل"، كما أن القاضي لم يستند على "لائحة جزاءات مقننة" بحسب المنظمة.

وقد تم اعتقال آل طريف في ٢٧ يونيو ٢٠١٢ أثناء قدومه إلى البحرين عبر الجسر الرابط مع السعودية، وقد تم اعتقاله من نقطة تفتيش بسبب كونه من بلدة العوامية (القطيف)، شرق القطيف، حيث عومل معاملة مهينة ووجه إليه السلاح، وتم اختطافه وإخفاؤه لمدة ١٣ يوماً، من غير السماح له بالاتصال بعائلته، حتى يوم ١١ يوليو ٢٠١٢ حيث اتصل بهم وأخبرهم بأنه في سجن مباحث الدمام، إلا أن عائلته لم تتمكن من

زيارته إلا في أكتوبر من العام نفسه.

وأشار التقرير إلى التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرض له آل طريف خلال السجن، حيث بقي في السجن الإنفرادي ٣ أشهر، وتم تعذيبه بالصعق الكهربائي والضرب بالأسلاك والركل والتعليق على الأبواب والدوس على الصدر والبطن، كما حُرِم من النوم مدة ٣ أيام حيث كان يُسكب عليه الماء البارد لمنع من النوم. إضافة إلى تعرضه للإهانات والشتائم الشخصية والمذهبية. ورغم سقوطه أثناء التعذيب وتعرضه للإغماء، إلا أن التعذيب استمر معه، حتى نتج عن ذلك إصابة في عينه اليسرى وفي فقرات الرقبة، كما أنه يُعاني من مشاكل نفسية نتيجة التعذيب.

وعُقدت لآل طريف ٨ جلسات من المحاكمة، لم تتوافر فيها شروط العدالة ولم يتح للمحامي الدفاع عنه بحسب تقرير المنظمة، وأصدر القاضي حكمه بـ"القتل تعزيراً" ضده، بتهم مزعومة تتعلق بإطلاق النار على سيارات الشرطة السعودية وإيواء مطلوبين، وتنظيم التظاهرات و"توزيع مياه الشرب والمشروبات على المتظاهرين".

ودعت المنظمة لإسقاط حكم الإعدام والإفراج عن آل طريف، وأشارت إلى أن ٥٧ معتقلاً في السجون السعودية يواجهون حكم الإعدام، فيما يخشى الناشطون من تنفيذ هذه الأحكام ومردود أحكام جديدة في ظل التصعيد المتواصل ضد النشاط والأهالي، وخاصة في منطقة القطيف، وبعد إصدار وزارة الداخلية السعودية قائمة جديدة ضمت أسماء عدد من النشطاء المطلوبين الذين وجهت ضدهم اتهامات ملفقة بالاعتداء على الشرطة، وهو ما اعتبره النشطاء في بيانات منفصلة أصدروها "خطوة" للتحريض ضدهم والتهينة لصفتهم جسدياً على غرار ما فعلت القوات بعشرات آخرين من نشطاء الحراك المطلبي.